

قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

أ.د. بشرى نجم عبد الله المشهداني الباحث/ أنمار محسن حميد
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد/ قسم المحاسبة

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس ممارسة التحفظ المحاسبي من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج Basu لقياس درجة التحفظ المحاسبي في عينة من الشركات المساهمة البالغ عددها (21) شركة وللمدة من 2007 - 2011 ، وقد توصل الباحثان إلى أن معظم الشركات المساهمة المدرجة في السوق المذكورة تمارس التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي وأن هناك تباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية والتي شملت كل من قطاع المصارف والاستثمار والتأمين والصناعة والزراعة والسياحة والفنادق.

ونظراً لأن ممارسة التحفظ المحاسبي بالشكل السليم تسهم في تعزيز جودة الأرباح وكفاءة عقود الدين يوصي الباحثان بضرورة التأكيد على توعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام والمستثمرين والمقرضين بشكل خاص بآثار وانعكاسات الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي على قراراتهم الاقتصادية ويأتي ذلك من خلال تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في العراق والمنظمات المهنية الأخرى من خلال عقد عدد من الدورات والندوات لغرض توضيح أهمية الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي وقيام سوق العراق للأوراق المالية بالإنذار الشركات على تطبيق التحفظ المحاسبي بالشكل السليم وجعله شرطاً من شروط الإدراج في السوق المالية وذلك لتعزيز التزام الشركات بالتحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي لضمان مستوى أعلى من التحفظ وبما يسهم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ التحفظ المحاسبي - جودة الأرباح - جودة الإبلاغ المالي.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 20

العدد 78

لسنة 2014

الصفحات 359-392

¹ البحث مستل من رسالة الماجستير .

مقدمة

تؤدي القوائم المالية دوراً مهماً في تقديم المعلومات المفيدة إلى المستثمرين والآخرين من أصحاب المصلحة ومن ثم فقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة أساسية وأداة فعالة في العديد من القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمي تلك المعلومات.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة فإنه يجب التقرير عنها وفق الإطار النظري للمحاسبة والإبلاغ المالي والإلتزام بمفاهيم الإعراف والقياس مع الأخذ بنظر العناية المحددات المحاسبية ومنها التحفظ المحاسبي ، إذ يُعدّ محدد التحفظ المحاسبي أو ما يطلق عليه البعض تسمية الحيطّة والحذر من أهم المحددات المحاسبية ذات التأثير في بيئة إعداد التقارير المالية لذا تلقى دراسة الموضوع بأهمية تتمثل في إمكانية الاسهام في الحقل البحثي المحاسبي بدراسة التحفظ المحاسبي في بيئة مختلفة من الناحية التنظيمية والتشريعية مقارنة بالبيئات التي سبق دراستها في البلدان الأخرى ، وضرورة تحديد درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية لمساعدة واضعي المعايير المحاسبية والجهات التنظيمية الأخرى في معرفة طبيعة وأسباب ممارسة التحفظ المحاسبي من تلك الشركات ، ودرجة التغيير في تلك الممارسة مع مرور الوقت الأمر الذي يسهم في الحكم على جودة الإبلاغ في القوائم المالية والذي ينعكس بشكل أو بآخر على مستخدمي تلك القوائم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة.

وعليه فإن الأمر يتطلب دراسة مدى ممارسة إدارة الشركات المساهمة العراقية للتحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي وما هي طبيعة تلك الممارسة وحجمها بهدف تعزيز جودة الإبلاغ المالي وترشيد القرارات الاقتصادية.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه على المحاور الآتية:

أولاً : منهجية البحث ودراسات سابقة

ثانياً : التحفظ المحاسبي – مدخل مفاهيمي

ثالثاً : المقاييس المستخدمة لقياس درجة التحفظ المحاسبي

رابعاً : قياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة عينة البحث

خامساً : الإستنتاجات والتوصيات

قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

المحور الأول / منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً : مشكلة البحث

على الرغم من اهتمام أدبيات المحاسبة بدراسة درجة ممارسة التحفظ المحاسبي في عدد من الدول ، إلا أن هذا الأمر لم يحظ محلياً بالاهتمام الكافي على الرغم من أهمية الموضوع في تعزيز جودة الإبلاغ المالي في البيئة العراقية لما تمتاز به من انفتاح مقبل على العالم ومحاولة جذب العديد من الشركات الأجنبية لغرض الإستثمار في العراق الأمر الذي يتطلب توفير معلومات مفيدة تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :-

- 1- ما مدى صحة ممارسة الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي ؟
- 2- ما هو مستوى التباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية العراقية ؟

ثانياً : هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :-

- 1- مناقشة مفهوم التحفظ المحاسبي وعرض وجهات النظر المثيرة للجدل بشأن هذا المفهوم فضلاً عن إبراز الدوافع وراء الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبي ودوره في تعزيز جودة الأرباح.
- 2- عرض وتحليل أهم المقاييس المستخدمة لقياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
- 3- الكشف عن مدى صحة ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي مع بيان مستوى التباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً : فرضيات البحث

يستند البحث إلى الفرضيتين الآتيتين :

- 1- تمارس الشركات المساهمة العراقية التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي.
- 2- هناك تباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية للشركات المساهمة العراقية.

رابعاً : دراسات سابقة

1-دراسة (العتيبي وخليفة : 2012)

" قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة السعودية " هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن خمسين شركة مساهمة عامة سعودية مدرجة في السوق المالي السعودي للمدة من 2004 ولغاية 2010 باستخدام نموذج Basu لقياس مستوى التحفظ المحاسبي ، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات عينة البحث لم تكن تتميز بالتحفظ المحاسبي .

وعليه خلصت الدراسة إلى أن التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات قد تحمل في طياتها الكثير من المبالغة في التقديرات المحاسبية وتغليبا للأحداث الاقتصادية الجيدة ، والذي ينعكس على تخفيض قدرتها في التنبؤ بالمستقبل ، وقد أوصت الدراسة الجهات السعودية المنظمة لعمل السوق المالية فرض مزيد من القوانين والتشريعات التي تسهم في الرقابة على تطبيق محدد التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لما لذلك من أهمية في تحسين مستوى جودة الأرباح وزيادة شفافية الإفصاح المالي والشفافية المالية الإدارية الأمر الذي يزيد من قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات أكثر عقلانية في هذه السوق الناشئة.

2-دراسة (Basu : 1997)

“ The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings ”

هدفت الدراسة إلى قياس درجة التحفظ المحاسبي للشركات الأمريكية للمدة من 1963 - 1990 باستخدام نموذج معامل إنحدار الأرباح على العوائد ، حيث تم تفسير التحفظ المحاسبي على أنه إستجابة الأرباح للأخبار السيئة بشكل أسرع من إستجابة الأرباح للأخبار الجيدة ، وقد تم استخدام عوائد الأسهم السالبة كبديل عن الأخبار السيئة وعوائد الأسهم الموجبة كبديل عن الأخبار الجيدة ، حيث وجدت الدراسة أن معامل إنحدار الأرباح على العوائد السالبة يعادل ستة أضعاف معامل إنحدار الأرباح على العوائد الموجبة والذي يعكس إستجابة الأرباح للأخبار السيئة بشكل أسرع من إستجابتها للأخبار الجيدة والذي يُعد مؤشراً على زيادة درجة التحفظ المحاسبي للشركات عينة الدراسة.

3- دراسة (Ball & Shivakumar : 2005)

“ Earnings Quality in U.K. Private Firms ”

هدفت الدراسة إلى قياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة والعامة في المملكة المتحدة للمدة من 1989 - 1999 باستخدام كل من نموذج Basu والمستحقات ، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأنه وعلى الرغم من أن الشركات الخاصة والعامة تطبقان نفس المعايير المحاسبية وخاضعة لقوانين الضريبة نفسها وإن القوائم المالية للشركات الخاصة خاضعة للتدقيق كما هي الحال في الشركات العامة إلا أنه لوحظ انخفاض مستوى الإعراف بالخسائر الاقتصادية بالوقت المناسب (التحفظ المحاسبي) في الشركات الخاصة مقارنة بالشركات العامة وتعكس تلك النتائج انخفاض جودة الإبلاغ المالي في الشركات الخاصة مقارنة بالشركات العامة ويعزى ذلك إلى عدم تماثل المعلومات في الشركات الخاصة واعتمادهم على المعلومات الخاصة بدلا من القوائم المالية المتاحة للجمهور عند عملية التعاقد مع المقرضين والمديرين والأطراف الأخرى.

قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

4- دراسة (Hamdan et al : 2011)

“ Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in The Financial Statement ” هدفت الدراسة إلى تقييم دور القطاع العام في تنظيم المعايير المحاسبية في الكويت من خلال دراسة قدرته على إلزام الشركات الكويتية لتقديم مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية ، كما هدفت الدراسة إلى بيان أهم العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لقياس التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها (225) شركة لعام 2009 ، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن القطاع العام لتنظيم المعايير المحاسبية قد نجح في إلزام الشركات الكويتية عينة الدراسة على تقديم مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي.

كما أظهرت النتائج أن القوائم المالية الصادرة عن الشركات صغيرة الحجم كانت أكثر تحفظاً مقارنة بالشركات كبيرة الحجم فضلاً عن أن لعقود الدين تأثير في القوائم المالية المتحفظة فالشركات ذات المديونية المرتفعة هي الأقل تحفظاً في تقاريرها المالية بينما أظهر القطاع المالي مستوى عالي من التحفظ المحاسبي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية.

خامساً : موقف البحث الحالي من الدراسات السابقة

أن ما يميز البحث الحالي من الدراسات السابقة هو قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المحلية من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن بيان التباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المحلية.

المحور الثاني / التحفظ المحاسبي – مدخل مفاهيمي

أولاً : مفهوم التحفظ المحاسبي

يُعد التحفظ المحاسبي احد المحددات أو القيود المحاسبية ضمن المستوى الثالث للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية (مفاهيم الاعتراف والقياس) إلى جانب المحددات الأخرى (الأهمية النسبية ، التكلفة والمنفعة، ممارسات الصناعة) ، إذ يجب الأخذ بهذه المحددات عند تقديم المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة (46 , Kieso et al , 2010)

وتمثل هذه المحددات مفاهيم تستخدم لإعطاء تفسير أو تبرير للخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) بحدود تتطلبها طبيعة حالة القياس أو التوصيل أو تتطلبها بيئة المحاسبة ، فالمعلومات التي تكون تكاليف إنتاجها عالية ومنفعتاها قليلة ليس من الضرورة الإفصاح عنها ، أو عندما يكون سعر الخزين في السوق أقل من التكلفة يصبح من الضروري ووفقاً لمحدد التحفظ الخروج عن مبدأ الكلفة التاريخية والاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الخزين (العيسوي ، 2003 ، 88).

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى التحفظ المحاسبي ضمن قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (2) على أنه "رد فعل حذر لعدم التأكد لمحاولة ضمان إن عدم التأكد والمخاطر الكامنة في ظروف الأعمال قد أخذت بنظر العناية وعلى نحو كاف ، ومن ثم إذا كان اثنين من القيم المقدرة التي سيتم استلامها أو دفعها في المستقبل من المحتمل حدوثهما بالتساوي ، فإن التحفظ يفرض استخدام التقديرات الأقل تفاؤلاً ، أما إذا كانت تلك القيم ليس من المحتمل حدوثهما بالتساوي ، فإن التحفظ ليس بالضرورة أن يفرض استخدام القيمة الأكثر تشاؤماً من الأخرى ، فالتحفظ لم يعد يتطلب تأجيل الاعتراف بالدخل في الوقت الذي تتوفر فيه الأدلة الكافية على وجوده أو يبرر الإعراف بالخسائر قبل وجود أدلة كافية على تحملها " (FASB , 1980 , SFAC No.2 , par.95).

إلى جانب ما سبق قدم الكتاب والباحثين العديد من التعاريف للتحفظ المحاسبي ، حيث عرف (Belkaoui) التحفظ المحاسبي بشكل عام على أنه الإبلاغ عن القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للالتزامات والمصاريف (Belkaoui , 2000 , 179).

في حين عرفه (Penman and Zhang) من وجهة نظر قائمة المركز المالي على أنه اختيار الطرائق المحاسبية والتقديرات التي تبقى القيمة الدفترية لصافي الأصول منخفضة نسبياً (Huang et al , 2011, 5).

ومن وجهة نظر قائمة الدخل فسر (Basu) التحفظ المحاسبي على أنه " ميل المحاسب إلى طلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة في القوائم المالية" وبموجب هذا التفسير فإن الأرباح تتأثر بالأخبار السيئة بشكل أسرع من الاستجابة للأخبار الجيدة (Basu , 1997 , 4). ويرى الباحثان أن التحفظ المحاسبي ينطوي على مفهومين يمثل الأول أحد المحددات أو القيود المحاسبية التي يتم استخدامها عند تقديم المعلومات المحاسبية المفيدة في حالات عدم التأكد المحيطة ببيئة الأعمال أو عند وجود شك حول تقدير المبالغ المستلمة أو المدفوعة بحيث يتم اختيار التقدير الأقل تفاؤلاً للمستلمة والأكثر تفاؤلاً للمدفوعة ، أما المفهوم الثاني فإنه يمثل سياسة ثابتة تتبعها الشركة من خلال استخدام الطرق المحاسبية المتحفظة والتي تؤدي إلى الإنخفاض المستمر في صافي قيمة أصول الشركة مقارنة بالقيمة السوقية لتجنب أي مخاطر يمكن أن تتعرض لها الشركة في المستقبل.

ثانياً : أنواع التحفظ المحاسبي

أن المفهوم العام للتحفظ المحاسبي تم تقسيمه مؤخراً إلى مفهومين فرعيين هما التحفظ غير المشروط والتحفظ المشروط (Gassen et al , 2006 , 6).

1- التحفظ غير المشروط

ويقصد به انخفاض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية نتيجة تبني تطبيقات محاسبية محددة مسبقاً، حيث يميل المحاسبين إلى طلب درجة أعلى من التحقق في إنشاء الأصول مقارنة بالالتزامات (Jarva , 2010 , 20) ، في حين يعرفه (Fredriksson) بأنه التحفظ الذي ينشأ من تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح بشكل مستقل عن الأخبار الاقتصادية الحالية (Fredriksson , 2008 , 5) أي دون الأخذ بنظر الاعتبار المعلومات أو الأحداث (Blunck and Rego , 2007 , 5).

وينطوي على التحفظ غير المشروط التزام الشركة منذ البداية الاعتراف بالقيم الدفترية لصافي الأصول وبقيمة أقل من القيمة السوقية المتوقعة على مدار عمر هذه الأصول (4 , Ryan , 2006) ، ولهذا السبب يسميه البعض بتحفظ الميزانية (2 , Molenaar , 2009) ، ومن الأمثلة على التحفظ غير المشروط الاعتراف الفوري لنفقات البحث والتطوير للأصول غير الملموسة المكونة داخليا والاندثار المعجل (اندثار الممتلكات والآلات والمعدات الذي يكون معجل بصورة أكثر من الاندثار الاقتصادي) ومحاسبة الكلفة التاريخية للمشاريع ذات صافي القيمة الحالية الإيجابية (9 , Hille , 2011).

2- التحفظ المشروط

وهو التحفظ الذي ينتج عنه تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول في حال حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث العكس أي زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول في حال حدوث بعض الظروف المرغوب فيها والسلوك الأخير يمثل سلوك متحفظ وعلى سبيل المثال قاعدة الكلفة أو السوق أيهما أقل في المحاسبة عن المخزون والمحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة (Impairment) (269 , Beaver and Ryan , 2005).

وبموجب هذا المفهوم للتحفظ المحاسبي يتم الاعتراف بالأخبار السيئة بشكل فوري مقارنة بالأخبار الجيدة والذي يطلق عليه أيضا بتحفظ الأرباح (2 , Molenaar , 2009). ويرى الباحثان أن مفهوم التحفظ غير المشروط ينسجم مع المفهوم الثاني للتحفظ المحاسبي الذي قدمه الباحث في الفقرة الأولى والذي يعكس سياسة ثابتة تتبعها الشركة في معالجة صافي أصولها منذ بداية افتتاح تلك الأصول أو إنشاء الالتزامات بينما يمثل التحفظ المشروط وسيلة لمواجهة حالات عدم التأكد في ظل ظروف وحالات معينة والتي تتطلب من المحاسب الاحتياط والابتعاد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول والحذر من أي خسائر مستقبلية والاستعداد لها في حال حدوثها وهو ما ينسجم مع المفهوم الأول الذي قدمه الباحث في الفقرة الأولى بعد التحفظ المحاسبي احد المحددات المحاسبية في تقديم المعلومات المحاسبية المفيدة.

ويرى كل من (Beaver and Ryan) بأن نوعي التحفظ أعلاه لهما العديد من الأغراض ذاتها منها جذب المستثمرين والتقليل من تقاضي الشركات وتقليل الضرائب وتكاليف التنظيم وتمكين المحاسبة والمنظمين من الحد من عدم الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات (, Beaver and Ryan , 2005) (270).

أن كل من مفهومي التحفظ أعلاه يؤدي إلى انخفاض في قيم الأصول لكنهما يختلفان في القدرة على توصيل المعلومات الجديدة من خلال القوائم المالية ، فالاعتراف بالخسائر فوراً (تحفظ مشروط) يؤدي إلى انخفاض مشروط بنوع الأخبار ، وفي المقابل تطبيق طرق محاسبية متحفظة (تحفظ غير مشروط) يؤدي إلى الانخفاض من خلال التخصيص المنتظم للكلفة على مدار العمر الإنتاجي للأصل دون أن يعكس معلومات جديدة عن التغيرات في قيم الأصول (6 , Zhang , 2008).

ويرى (Basu) أن الفرق الرئيسي بين نوعي التحفظ أعلاه هو أن التحفظ غير المشروط يستخدم فقط المعلومات المعروفة في بداية حياة الأصل بينما التحفظ المشروط يستخدم ويكشف عن المعلومات التي يتم استلامها في الفترات اللاحقة (313 , Basu , 2005).

وعليه يرى الباحثان وبالرغم من المنافع التي يقدمها كلا النوعين من التحفظ المحاسبي إلا إن ميل الباحثين يتجه نحو تفضيل التحفظ المشروط بسبب أن التحفظ غير المشروط يمكن أن يؤدي إلى تقديم معلومات متحيزة لا تتسجم مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ولا يؤخذ بنظر الاعتبار المعلومات الجديدة (الأخبار) التي يتم استلامها لاحقاً وإنما يستخدم المعلومات المعروفة في بداية اقتناء الأصل.

ثالثاً : مبررات استخدام التحفظ المحاسبي

1- التعاقد

يُعد التحفظ المحاسبي مفيد في تقييد السلوك الانتهازي للمديرين عند إعداد التقارير المالية وإزالة التحيز الإداري كون إن تطبيق التحفظ بشكل متناسق أو ثابت من فترة لأخرى سوف يؤدي إلى إزالة تحيز الإدارة نحو الإبلاغ عن الأرباح الموجبة فقط فضلاً عن زيادة قيمة الشركة من خلال تقييد المدفوعات الانتهازية من قبل المديرين لأنفسهم وللأطراف الأخرى ، إذ سيتم توزيع الزيادة في القيمة بين جميع الأطراف وبالتالي تحقيق الرفاهية للجميع (Hämäläinen, 2011, 51 - 52) .

ويُعد التحفظ المحاسبي جزء من الآليات الفعالة في تنظيم الشركة وعقودها مع مختلف الأطراف الأخرى ، وبموجب هذا التفسير فإن استخدام التحفظ المحاسبي يعني ضمناً التصدي للمخاطر الأخلاقية التي تتسبب بها الأطراف في الشركة التي يكون لديها مكافآت غير متماثلة ومعلومات غير متماثلة ومسؤوليات محدودة وآفاق زمنية محدودة (Hijmering, 2012, 14) ، إذ أن من الصعوبة استرداد المدفوعات للمديرين والمساهمين بشكل عام وبالتالي فإن المساهمين يطلبون التحفظ في الأرباح لتقييد المدفوعات المبنية على أساس الأرباح إلى المديرين مع إعطاء حيازة محدودة للأشخاص الذين لديهم دافع لتضخيم أو المبالغة في الأرباح الحالية ، وبشكل مشابه فإن أصحاب الدين يطلبون التحفظ في الأرباح لتقييد مدفوعات مقسوم الأرباح على المساهمين (Pae et al, 2005, 7).

2- التقاضي

أحد الأسباب التي تجعل الإدارة تستخدم التحفظ المحاسبي هو لتخفيض احتمال التعرض إلى التقاضي، حيث إن تقليل الأصول من المحتمل أن يقود إلى تقليل فرص التعرض إلى التقاضي مقارنة فيما لو تم المبالغة في قيم الأصول وبالتالي فإن الإدارة لها دافع للإبلاغ عن الأرباح والأصول بشكل متحفظ ، ومن جانب آخر فإن لمراقبي الحسابات دافع أيضاً في تدقيق الشركة بشكل متحفظ على أساس أنه إذا كانت القوائم المالية غير المتحفظة تقود إلى التقاضي فإن مراقب الحسابات سوف يواجه نتائج سلبية أيضاً (Berendsen, 2011, 23) ، كما يرى (Heijden) أن سبب التقاضي يعود إلى قيام الشركة بالمبالغة في أصولها ونتائج أعمالها وإن السوق يكشف هذه المغالاة الأمر الذي يؤدي إلى هبوط القيمة السوقية للشركة مما يسبب ضرر مالي للمساهمين وبالتالي تعرضها للتقاضي ، بينما في حال تخفيض الأصول ونتائج الأعمال فإن الشركة في الحقيقة سيكون لها قيمة سوقية أكبر وبالتالي فإن المساهمين لن يتضرروا مباشرة ونتيجة لذلك فإن المبالغة في صافي الأصول تؤدي إلى التعرض لخطر التقاضي بدرجة كبيرة (Heijden, 2011, 15).

3- الضريبة

تقدم الضرائب دافع للشركات ليتناسب الدخل المحاسبي المعلن عنه مع الضريبة ، فطالما أن الشركة مربحة ومبلغ فائدة القرض قد تم تغطيته فإن الشركة لديها دخل خاضع للضريبة وبالتالي فإن العلاقة بين الإبلاغ والدخل الخاضع للضريبة يقدم حافز لتأجيل الدخل من أجل تخفيض مبلغ الضريبة ، وبشكل مشابه للتقاضي فإن هذا الدافع يقود إلى تخفيض الأرباح أو صافي الأصول (16 ، 2012 ، Hijmering) ، بمعنى أن الاعتراف غير المتماثل للأرباح والخسائر هو مفيد كونه يقلل الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي تقليل مبلغ الضريبة المترتب على الشركة ، والذي ينعكس على زيادة قيمة الشركة (wendt ، 2010 ، 21).

4- التنظيم المحاسبي

قد تسبب الخسائر الناجمة عن المبالغة في الربح المحاسبي أو صافي الأصول آثار سلبية على المجتمع ، ونظرا لكون واضعي المعايير والمنظمين يتحملون مسؤولية سياسية عن نتيجة تطبيق تلك المعايير فأنهم سوف يضعون معايير محاسبية متحفظة لتجنب الأضرار التي قد تلحق بسمعتهم المهنية ، ولذلك فإن التحفظ المحاسبي يستخدم من قبل واضعي المعايير والمنظمين كوسيلة للحد من تعرض سمعتهم للضرر من خلال المبالغة في قيمة الشركة أو الدخل بسبب تطبيق المعايير المحاسبية (21 ، 2010 ، Wendt).

ويقدم واضعي المعايير والمنظمين دافع لقيام الشركة في الإبلاغ عن القوائم المالية بشكل متحفظ من خلال وضع تنظيم متحفظ ، ويشير (Watts) في هذا السياق إلى " أن الخسائر الناجمة عن المبالغة في الأصول والدخل تأخذ بنظر الاعتبار في العملية السياسية بشكل أكثر اهتماما من المكاسب المضحية بها الناتجة عن تخفيض الدخل أو الأصول المقومة بأقل من قيمتها " (16 ، 2012 ، Hijmering) ، ولذلك فإن المنظمين المحاسبين يطالبون بالتحفظ المحاسبي لأنهم يتحملون تكاليف سياسية عندما يعاني المستثمرين من خسائر بسبب المغالاة المتعمدة في صافي الأصول (7 ، 2005 ، Pae et al).

رابعا : دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة الأرباح

يشير (Dechow et al) أن الأرباح ذات الجودة العالية تقدم مزيد من المعلومات حول الأداء المالي الجيد للشركة والتي تكون ملائمة لمتخذي القرار عند اتخاذ قرارات معينة (3 ، 2012 ، Tan) ، وعليه يرى كل من (Ewert and Wagenhofer) بأن جودة الأرباح تُعد واحدة من أهم خصائص الإبلاغ المالي التي تعمل على تعزيز كفاءة أسواق رأس المال ، فالمستثمرين الآخرين من أصحاب المصلحة مهتمين بالمعلومات المحاسبية عالية الجودة ولهذا السبب فإن واضعي المعايير يسعون جاهدين لتطوير المعايير المحاسبية التي تعمل على تحسين جودة الأرباح (Ewert and Wagenhofer ، 2010 ، 2).



وتجدر الإشارة إلى أن القرارات التي تبنى على معلومات الأرباح تختلف تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية ، فبينما ينظر المستثمرين الحاليين إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين وتحديد مكافئاتهم ، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية ، أما المستثمرين المرتقبين فأنهم يعتمدون على الأرباح لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرار الأرباح في الفترات القادمة (حمدان ، 2012 ، 266).

ونظراً لما جاء في أعلاه فإن مفهوم جودة الأرباح قد تم تناوله بمعان عدة تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية والهدف من هذا الاستخدام وتبعاً لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتميز بالجودة ، وفي هذا السياق يشير (Ewert and Wagenhofer) (2: 2010) إلى أن هذا مفهوم جودة الأرباح يعد مفهوماً غامضاً على الرغم من المحاولات لتوفير الأساس النظري له وجعله مفهوماً أكثر دقة ، حيث ظهرت العديد من الدراسات التي قدمت مقاييس بديلة لتعكس جودة الأرباح.

حيث عرف (Bellovary et al) جودة الأرباح على أنها قدرة الأرباح المعلن عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية ، حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها (32 ، 2005 ، Bellovary et al).

ويشير كل من (Dechow and Schrand) (5 : 2004) إلى أن الأرباح ومن وجهة نظر المحللين الماليين تكون ذات جودة عالية إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركة كما أنها تمثل مؤشراً جيداً للأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياساً جيداً عن قيمة الشركة كما أن الأرباح تكون ذات جودة عالية عندما تعكس الأرباح السنوية بدقة القيمة الجوهرية للشركة والتي يشار إليها بالأرباح الدائمية ، ويشير (Bernstein) في هذا الصدد إلى أن جودة الأرباح قد ظهرت نتيجة الحاجة لتوفير أساس للمقارنة بين أرباح الشركات والحاجة إلى الإعراف بمثل هذه الاختلافات في جودة أرباح الشركات لأغراض التقييم (3 ، 2006 ، Hermanns) ، وعليه يرى كل من (Kirshenheiter and Melumad) (2 : 2005) أن الأرباح ذات الجودة العالية هي الأرباح التي تقدم معلومات أكثر فائدة وأقرب إلى قيمة الشركة في المدى الطويل.

كما يشير (Penman) في نفس السياق بأن الأرباح الحالية تمثل مدخلاً للتنبؤ بالأرباح المستقبلية ولذلك فإن الأرباح الحالية تمتاز بالجودة العالية إذا أعطت مؤشراً جيداً عن الأرباح المستقبلية (Penman ، 81 ، 2003).

وعليه يتضح مما سبق اختلاف الباحثين في إعطاء تعريف موحد ودقيق لمفهوم جودة الأرباح والخصائص المرتبطة بها ، حيث يشير (Hermanns) في هذا السياق إلى أن جودة الأرباح مفهوم واسع النطاق ويشمل محددات مختلفة لها تأثيرها الخاص في جودة الأرباح وعليه فإنه يجب الأخذ بها بنظر الاعتبار عند تحديد هذا المفهوم (6 ، Hermanns ، 2006) ، إلا أنه من جانب آخر يبين اتفاق الباحثين على أهمية جودة الأرباح حيث تمثل مؤشر مهم لقيمة الشركة وتقييم الاستثمارات.

ونظرا لأهمية جودة الأرباح في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى المتعلقة بتقييم أداء المديرين والوضع المالي للشركة من قبل المساهمين واستخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح فإن الإدارة تسعى إلى التأثير في جودة الأرباح من خلال ممارسة إدارة الأرباح ، وفي هذا الصدد يشير (حمدان) (2012 ، 266) أن الاعتماد على رقم الربح وحدة دون الأخذ بنظر الاعتبار ما قد يؤثر عليه من عوامل تؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح كممارسة إدارة الأرباح يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية لتركيزها على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها.

حيث يشير كل من (Ball and Shivakumar) أن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا كانت أرباحا متحفظة محاسبيا بينما تنخفض جودة الأرباح إذا ما تم ممارسة إدارة الأرباح باتجاه المبالغة في الأرباح المعلن عنها (351 ، Lo ، 2008).

والسبب في ذلك وعلى حد تعبير (Ball and Shivakumar) أن القوائم المالية عادة تعتمد على قواعد الإعراف بالإيرادات من خلال الاعتماد على متطلبات أو معايير أدنى للتحقق حول المعلومات المتعلقة بإنخفاض التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (أي الخسائر الاقتصادية) مقارنة مع زيادة التدفقات النقدية المستقبلية (أي المكاسب الاقتصادية) ، والسبب الرئيسي في عدم تماثل الإعراف المحاسبي هو أن المديرين لديهم دوافع غير متماثلة في الكشف عن معلوماتهم الخاصة (بما لا يؤثر على مصالحهم الشخصية) وعليه فإن توقيت الإعراف غير المتماثل (التحفظ المحاسبي) هو صفة هامة من صفات جودة الأرباح كونه يجعل القوائم المالية أكثر فائدة في مجالات عديدة منها حوكمة الشركات واتفاقيات الدين (5 ، Ball and Shivakumar ، 2005) ، وفي نفس السياق يشير كل من (Wagenhofer and Ducker) بأن التحفظ المحاسبي يرتبط بالجودة العالية للأرباح وذلك لأنه يقود إلى الإعراف الزماني للمعلومات على الأقل فيما يتعلق بالأرقام غير المفضلة (الفتاوي ، 2012 ، 74).

كما يشير (Kazemi et al) (1386 : 2011) إلى أن التحفظ المحاسبي يعد أحد جوانب جودة الأرباح وأن الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي ، ومن خلال اختبار العلاقة بين خصائص جودة الأرباح (الاستمرارية والقابلية على التنبؤ وملائمة القيمة والتوقيت المناسب) والتحفظ المحاسبي ، فقد وجد (Kazemi et al) (1395-1394 : 2011) وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وكل من استمرارية الأرباح والقابلية على التنبؤ وملائمة القيمة وهذا يشير إلى أن المديرين يعملون على زيادة الأرباح من خلال استخدام التحفظ المحاسبي فضلا عن أن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي يكون لديها المزيد من القدرة على التنبؤ بالأرباح بشكل أكبر من الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أقل كما أن الأرباح المعلن عنها في ظل استخدام التحفظ المحاسبي يمكن أن تفسر التغيرات في المكاسب المضافة لحق الملكية .

وعليه فإن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أكبر يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح لديها وهذا ما يعزز أهمية التحفظ المحاسبي في منع المديرين من ممارسة السلوك الانتهازي والتفاول المبالغ به الذي ينعكس سلباً على جودة الأرباح كما يؤدي ممارسة التحفظ المحاسبي إلى الإبلاغ عن أرباح أكثر موثوقية ، إلا أنه لم يجد الباحثين علاقة بين التحفظ المحاسبي والتوقيت المناسب.

كما يشير كل من (Shuto and Takada) إلى أن التحفظ المحاسبي مفيد للحد من احتمالات قيام المديرين ببذل الجهود للمبالغة في صافي الأصول والأرباح لتوزيعها لأنفسهم بدلاً من بذل الجهود في القيام بمشاريع ذات صافي قيمة حالية موجبة ، حيث أن المديرين في حال عدم ممارسة التحفظ المحاسبي يكونون قادرين على الحصول على مكافآت كبيرة من خلال توفير تقديرات منحازة تصاعدياً للتدفقات النقدية المستقبلية مما يخلق خسائر راكدة ويقلل من قيمة الشركة ، كما أن المديرين من المحتمل أن يكون لهم دافع لتأجيل التخلي عن مشاريع ذات صافي قيمة حالية سالبة في حالة كون أن تلك المشاريع تقدم لهم أرباح حالية ومنافع إيجابية خاصة بهم ، ولذلك ونظراً لكون التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الإعراف الفوري بالخسائر فإنه يقدم للمساهمين إشارة لمسائلة المديرين عن الأسباب الكامنة وراء تلك الخسائر ، وإمكانية إجراء التحقيق مع المديرين يمكن أن يحث المديرين على اتخاذ القرارات المتمثلة بالتخلي عن تلك المشاريع في الوقت المناسب (Shuto and Takada , 2010 , 2-3).

وفي نفس السياق يشير (Blunck and Rego) (8-9 : 2007) أن التحفظ المحاسبي يفيد المساهمين من خلال مساعدتهم في مراقبة المديرين بشكل أكثر كفاءة وتحفيزهم على تحقيق أقصى قدر ممكن من قيمة الشركة ، فالمديرين يكونون ذو نظرة قصيرة الأجل مقارنة بالمساهمين والسبب في ذلك أن مكافآت المديرين ترتبط بأداء الشركة قصير الأجل ومن جانب آخر ونظراً لكون المديرين معرضين لخطورة ترك العمل فإن العديد منهم على استعداد للتضحية بقيمة الشركة طويلة الأجل في مقابل الأداء الحالي ، ومن أجل التصدي لهذا الاتجاه فإن المساهمين يطلبون التحفظ المحاسبي.

وفي هذا السياق توصلت دراسة كل من (Ahmed and Buellman , 2010) إلى أن الشركات الأكثر تحفظاً يترتب عليه زيادة التدفقات المستقبلية وهامش المساهمة وإنخفاض حجم المصاريف التي تتحملها تلك الشركات مستقبلاً مقارنة بالشركات الأقل تحفظاً.

وعليه يرى الباحثان أن ممارسة التحفظ المحاسبي بالشكل السليم من خلال اختيار التقديرات التي يمكن التحقق منها بدرجة عالية والإعتراف بالأخبار السيئة والإفصاح عنها بالقوائم المالية في الوقت المناسب وفرض متطلبات أكثر صرامة للاعتراف بالأخبار الجيدة فإن من شأنه أن يساهم في تعزيز جودة الأرباح ومن ثم تعزيز جودة الإبلاغ المالي وإظهار المركز المالي بالشكل الحقيقي والذي بدوره سينعكس بشكل إيجابي في ترشيد القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستثمرون.

المحور الثالث/المقاييس المستخدمة لقياس درجة التحفظ المحاسبي

يمكن تقسيم المقاييس المستخدمة لقياس مدى ممارسة التحفظ المحاسبي عند أعداد القوائم المالية إلى ثلاثة مداخل وكما يأتي:

أولاً : مقاييس التحفظ المحاسبي على وفق مدخل قائمة الدخل ومن أبرزها مقياس Basu (الاستجابة غير المتماثلة) إذ فسر (Basu) التحفظ المحاسبي كنتيجة لتأثر الأرباح بالأخبار السيئة بشكل أسرع من التأثر بالأخبار الجيدة ، ويشير مصطلح الأخبار إلى وصف معلومات جديدة (أي إشارات) عن قيمة الشركة وأرباحها ، وبعبارة أخرى فإنها تمثل الصدمات غير المتوقعة في قيمة الشركة ، إذ لو كانت الصدمات متوقعة فانه لا يمكن عدها معلومات جديدة وبالتالي لا يمكن عدها " أخبار " (Wang et al , 2009 , 8). ويشير التفسير أعلاه للتحفظ المحاسبي إلى ميل المحاسب لطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة في القوائم المالية وبالتالي فإن الأرباح تنعكس في الأخبار السيئة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة ، وعلى سبيل المثال أن يتم الاعتراف بالخسائر غير المتحققة عادة بشكل مبكر مقارنة بالمكاسب غير المتحققة ، هذا التفاوت أو عدم التماثل في الاعتراف بالأخبار يقود إلى اختلافات في التوقيت واستمرارية الأرباح بين فترات الأخبار السيئة وفترات الأخبار الجيدة.

ويرى (أبو الخير) أن النموذج الذي قدمه (Basu) قائم على أساس أن السوق أسرع من النظام المحاسبي في عكس الأخبار الجيدة والسيئة ، حيث يتسلم السوق معلومات عديدة من مصادر مختلفة يستطيع بموجبها قياس أثر هذه المعلومات في صافي أصول الشركة وأنه يستجيب فوراً لهذه المعلومات ويعكسها في الأسعار قبل الحصول على القوائم المالية للشركة ، كما أن السوق يدرك أيضاً طبيعة النظام المحاسبي وقدرته على التمييز بين الأرباح والخسائر وعدم تماثل المعالجة المحاسبية لهما ومن ثم يستجيب السوق بصورة أكبر للأخبار السيئة التي تنطوي على خسائر في الوقت الذي يكون رد فعله تجاه الأخبار الجيدة التي تنطوي على أرباح بصورة أقل نسبياً ، فضلاً عن ذلك فإن تصور (Basu) وصل إلى أن تقرير الأرباح يصل إلى السوق بعد أن يكون السوق قد استجاب للأخبار الجيدة أو السيئة قبل ذلك وبناءً عليه افترض (Basu) أن السوق يسبق أو يقود الأرباح المحاسبية (أبو الخير ، 2008 ، 16 - 17).

ونظراً لكون أن أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المتاحة للجمهور ليس فقط المعلومات الموجودة في القوائم المالية ، فإن التغيرات في سعر السهم من الممكن أن تستخدم لتحديد مدى توفر معلومات جديدة ، حيث توقع (Basu) أن يجد ارتباط قوي للأرباح مع العوائد السالبة مقارنة بالعوائد الموجبة نتيجة لعدم التماثل في الاعتراف بالخسائر والمكاسب (Hoek , 2010 , 14).

وقد عبر (Basu) عن هذا التصور في شكل إحصائي وكالاتي : (أبو الخير ، 2008 ، 17)

- 1- العائد السوقي هو المتغير المستقل.
- 2- الأرباح المحاسبية هي المتغير التابع.
- 3- العوائد السالبة عن الفترة تعني أن السوق استلم أخباراً سيئة وتعامل معها بشكل فوري قبل تقرير الأرباح، أما العوائد الموجبة فتعني أن الأخبار التي استلمها السوق خلال الفترة هي أخبار جيدة.

4- فصل (Basu) في النموذج بين الأخبار الجيدة والأخبار السيئة (مستخدماً إشارة العائد السوقي) من خلال متغير ثنائي بقيمة (1) عندما يكون العائد سالب أو قيمة (صفر) عندما يكون العائد غير سالب وكما يلي :

$$X_{it} / Pit-1 = a_0 + \beta_1 DR_{it} + \beta_0 Rit + \beta_1 (Rit * DR_{it}) + E_{it}$$

حيث ان :

X_{it} = ربحية كل سهم للشركة i في السنة المالية t

$Pit-1$ = سعر السهم للشركة i في بداية السنة المالية t

Rit = العائد السوقي للشركة i في السنة المالية t

DR_{it} = متغير وهمي يساوي (1) في حالة Rit أصغر من الصفر ويساوي (صفر) إذا Rit أكبر أو يساوي الصفر (Basu , 1997 , 13-14)

ويغرز النموذج أعلاه معامل انحدار (β) للربح المحاسبي على كل من العوائد الموجبة والعوائد السالبة وأثبت (Basu) أن معامل انحدار الربح على العوائد السالبة (الأخبار السيئة) يعادل خمسة أضعاف معامل انحدار الربح على العوائد الموجبة (الأخبار الجيدة) ، وعد عدم تماثل معامل استجابة الأرباح للعوائد بمثابة مقياساً للتحفظ المحاسبي (أبو الخير ، 2008 ، 17).

ثانياً : مقاييس التحفظ المحاسبي على وفق مدخل قائمة الميزانية ومنها :

1- مقياس نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) The Book To Market Ratio

يعتمد هذا المقياس على دراسة العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمتها السوقية ، فالقيمة الأولى تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية ، في حين تمثل القيمة الثانية الأسعار السوقية الملحوظة في السوق ، ونظراً لكون التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض قيم الأصول ومن ثم القيمة الدفترية لحقوق الملكية بينما القيمة السوقية وفي ظل فرضية السوق الكفوء غير متأثرة بسياسات التحفظ المحاسبي ولذلك فإن أبسط مقياس استخدم في الدراسات المحاسبية التطبيقية هو نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى قيمتها السوقية (يوسف ، 2012 ، 248) ، حيث ظهرت العديد من الدراسات التي اعتمدت هذا المقياس ابتداءً من دراسة (Feltham and Ohlson 1995) حيث يستند هذا المقياس على تعريف التحفظ من وجهة نظر قائمة الميزانية واعتماداً على العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحق الملكية (Kowalczyk , 2009 , 22) .

فإذا كان الفرق كبير بين الاثنين بمعنى أن القيمة الدفترية منخفضة والقيمة السوقية عالية فإن ذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ المحاسبي ، وكلما كان الفرق كبير بين الاثنين المتمثل بانخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية فإنه يدل على أن الشركة أكثر تحفظاً (بمعنى أن التحفظ يحدث عندما تكون النسبة أقل من واحد) ويمكن استخدام هذا المقياس لمقارنة درجة التحفظ المحاسبي بين الشركات (Hille , 2011 , 10).

قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

2- مؤشر التحفظ C-Score

قدم كل من (Penman and Zhang , 2002) مقياس آخر للتحفظ المحاسبي أطلق عليه مؤشر التحفظ المحاسبي الذي يقيس تأثير التحفظ المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال مستوى الاحتياطات التقديرية (Estimated Reserves) التي تم إنشاؤها عن طريق التحفظ المحاسبي نسبة إلى صافي الأصول التشغيلية (Net operating assets):

$$Cit = ERit / NOAit$$

حيث أن :

$ERit$ = الاحتياطات الخفية التقديرية التي تم إنشاؤها من التحفظ المحاسبي للشركة (i) في تاريخ قائمة الميزانية (t)

$NOAit$ = صافي الأصول التشغيلية للشركة (i) في تاريخ قائمة الميزانية (t) معبر عنها بالقيمة الدفترية للأصول التشغيلية مطروح منها الالتزامات التشغيلية باستثناء الأصول والالتزامات المالية نظراً لأن تلك البنود يتم تقييمها في قائمة الميزانية بالقيمة السوقية ولذلك فإن التحفظ المحاسبي لا يؤثر في هذه البنود المالية كونه يؤثر في كل من الأصول والالتزامات التشغيلية وعليه يتم طرح الالتزامات التشغيلية من الأصول التشغيلية لاحتساب صافي الاستثمارات في العمليات التشغيلية.

ثالثاً : مقاييس التحفظ المحاسبي على وفق مدخل المستحقات

1- مقياس (Ball and Shivakumar , 2005)

قدم كل من (Ball and Shivakumar) مقياس عدم تماثل المستحقات للتدفقات النقدية (Asymmetric Accrual to Cash-Flow) (AACF) لقياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لتلك الشركات من خلال استخدام الانحدار القائم على المستحقات والتدفقات النقدية.

وتقوم فكرة النموذج على أساس أن العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية الموجبة هي علاقة سالبة بينما العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية السالبة هي علاقة موجبة والسبب في ذلك هو عدم تماثل المعالجة المحاسبية للخسائر والمكاسب الاقتصادية (التحفظ المحاسبي) ، فالخسائر الاقتصادية يتم الاعتراف بها فوراً كخسائر مستحقة غير متحققة ، بينما المكاسب الاقتصادية يتم الاعتراف بها فقط عندما تتحقق وبالتالي فإنه يتم المحاسبة عليها على أساس نقدي ، ففي حال أن الشركة استلمت معلومات جديدة تتمثل في انخفاض التدفقات النقدية الحالية الناتجة عن استخدام الأصل فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية الحالية المرتبطة بالأصل وانخفاض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية .

هذا الانخفاض في القيمة الحالية يُعد مستحق كعنصر من عناصر الدخل المحاسبي في الفترة الحالية (Impairment) كما انه يمثل مصدر للعلاقة الايجابية بين المستحقات والتدفقات النقدية بمعنى عندما تكون التدفقات النقدية سالبة فان المستحقات ترتبط بشكل كبير مع التدفقات النقدية بسبب أن المستحقات تأخذ بنظر الاعتبار الخسائر الاقتصادية المتوقعة ، واختبار تلك العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية قدم الباحثان معادلة الاحدار التالية :-

$$ACCit = \beta_0 + \beta_1 DCFOit + \beta_2 CFOit + \beta_3 DCFOit \cdot CFOit + Eit$$

حيث أن :

$ACCit$ = المستحقات من العمليات التشغيلية ، والتي تقاس من خلال :

التغير في المخزون + التغير في المدينون + التغير في الأصول المتداولة الأخرى - التغير في الدائنون - التغير في الالتزامات الأخرى - الاندثار

$CFOit$ = التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للفترة t

$DCFOit$ = متغير ثنائي يأخذ قيمة (صفر) إذا كانت التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية اكبر أو تساوي الصفر ويأخذ قيمة (واحد) إذا كانت التدفقات النقدية اصغر من الصفر

في هذا النموذج فان معامل β_2 يتوقع أن يكون ذا إشارة سالبة كبيرة والذي يعكس العلاقة السالبة المتوقعة بين المستحقات والتدفقات النقدية بينما يتوقع أن يكون المعامل β_3 ذا إشارة موجبة كبيرة في ظل وجود التحفظ المحاسبي والذي يظهر ارتباط ايجابي بين التدفقات النقدية والمستحقات في فترات الأخبار السيئة ، ويشير (Wang) أن نقاط القوة والضعف في هذا المقياس لم يتم البحث بها من قبل الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالتحفظ المحاسبي ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هذا المقياس جديد نسبياً ولم يتم التحقق من مدى صحة النتائج التي يقدمها هذا المقياس (Wang , 2009 , 45).

2- نموذج (Givoly and Hayn)

قدم كل من (Givoly and Hayn , 2000) مقياس للتحفظ المحاسبي قائم على أساس إشارة ومقدار المستحقات المتراكمة خلال فترة من الزمن ، حيث يشير الباحثان إلى انه في المدى الطويل فان المبلغ المتراكم لصافي الدخل قبل الاندثار والإطفاء سوف يغطي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي يمثل المستحقات ، هذه المستحقات المتراكمة من الممكن استخدامها كمقياس للتحفظ المحاسبي (Hoek , 2010 , 18) ويمكن لفترة طويلة من المستحقات السالبة أن تمثل إشارة على التحفظ المحاسبي حيث غالباً ما تترتب تلك المستحقات بسبب سرعة تسجيل المصاريف مقارنة بتسجيل الأرباح والتي تؤدي إلى انخفاض صافي الدخل (Hille , 2011 , 11).

ولتوضيح فيما إذا كانت إجمالي المستحقات السالبة هي بسبب التحفظ المحاسبي فقد ميز كل من (Givoly and Hayn) بين نوعين من المستحقات هي المستحقات من العمليات التشغيلية والمستحقات من العمليات غير التشغيلية (Hoek , 2010 , 18) وتتكون المستحقات التشغيلية من الأنشطة الأساسية للشركة وتأخذ المعادلة التالية: (Kowalczyk , 2009 , 22-23)

إجمالي المستحقات (قبل الاندثار) = (صافي الدخل + الاندثار) - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
 المستحقات التشغيلية = التغير في حساب المدينون + التغير في المخزون + التغير في المصاريف
 المدفوعة مقدماً - التغير في حساب الدائون - التغير في الضرائب المستحقة
 المستحقات من الأنشطة غير التشغيلية = إجمالي المستحقات - المستحقات من الأنشطة التشغيلية
 وتشمل المستحقات من الأنشطة غير التشغيلية أساساً من الخسائر والديون المدومة وإعادة الهيكلة
 واثـر التغيرات في التقديرات والمكاسب والخسائر من بيع الأصول ومصاريف انخفاض قيمة الأصول.
 وبالتالي عندما تكون المستحقات من الأنشطة غير التشغيلية سالبة فإنها تشير إلى وجود التحفظ
 المحاسبي وكلما زادت المستحقات السالبة بمرور الوقت كلما زاد التحفظ المحاسبي (Hoek , 2010 , 19).

ويشير (Wang) أن المقياس أعلاه يمكن استخدامه لتحديد التحفظ المحاسبي في شركة معينة وإن قوة
 المقياس تكمن في سهولة تطبيقه ولا يتطلب الكثير من البيانات فضلاً عن ذلك فإنه غير قائم على أساس
 السوق وبالتالي يمكن تطبيقه على الشركات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية (Wang , 2009 , 50).

المحور الرابع/ قياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة عينة البحث¹

يتناول المحور قياس مدى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة عينة البحث عند القياس
 والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي ، فضلاً عن قياس مستوى التباین في درجة التحفظ المحاسبي
 بين القطاعات الاقتصادية ذات الصلة وذلك من خلال استخدام نموذج (Basu : 1997) ولأسباب التالية:
 1- إن التغيرات في الوضع الاقتصادي لا تؤثر في مقياس (Basu) وحسب رأي الباحثان في قياس التحفظ
 المحاسبي كون أن التغير الذي يطرأ على أسعار الأسهم (العوائد) نتيجة للتغيرات في الوضع الاقتصادي
 يقابله التغير في الأرباح المتحققة كعلاقة إيجابية بين الاثنين على عكس مقياس نسبة القيمة الدفترية إلى
 القيمة السوقية ، حيث أن التغيرات في الوضع الاقتصادي لا تؤثر في القيمة الدفترية لصافي الأصول
 باستثناء بنود معينة وفي حالات خاصة منها الانخفاض الجوهری في قيمة الأصول.
 2- يرى كل من (Roychowdhury and Watts) أن مقياس (Basu) هو أفضل مقياس للتحفظ
 المحاسبي بسبب أنه لا يتأثر بالتغيرات في القدرة التنافسية على العكس من مقياس نسبة القيمة الدفترية
 إلى القيمة السوقية (Kowalczyk , 2009 , 25).

¹ نظراً لأن قياس التحفظ المحاسبي مبني على أسعار عوائد الأسهم فقد تم إختيار الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق
 للأوراق المالية لتكون مجتمع البحث ، وعليه تحدد الحدود المكانية بإختيار عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق
 المالية ، أما الحدود الزمانية فقد حددت للمدة من 2007 ولغاية 2011 .

حيث بلغت الشركات المساهمة المدرجة في السوق (87) شركة حتى نهاية 2011 ، تم استبعاد (20) شركة منها بسبب عدم
 إدراجها أو تداول أسهمها في السوق خلال مدة البحث الممتدة من 2007 ولغاية 2011 ، وبذلك يتكون مجتمع البحث من (67)
 شركة ، تم إختيار (21) شركة منها عينة للبحث ، وللمزيد من التفاصيل راجع الملحق (1).

3- يرى (أبو الخير) أن نموذج (Basu) يظل المقياس الأفضل في قياس التحفظ المحاسبي عن فترة محاسبية واحدة كون أن نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية تعكس التحفظ المحاسبي عن فترة نشاط شركة بالكامل ، ومن جانب آخر فإن التحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج Basu لا يمكنه قياس التحفظ لشركة واحدة لأنه يعتمد على التقدير الإحصائي لمعاملات الانحدار لا على علاقة مباشرة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية ، وبالتالي لا يمكن لأي باحث أن يستخدم النموذج في تحليل مكونات التحفظ المحاسبي في شركة محددة بعكس الحال بالنسبة لمقياس نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية ، وعلى حد تعبير (أبو الخير) فإن الانتقادات الموجهة لنموذج (Basu) لم تقلل من قبول الباحثين المتزايد للنموذج لأسباب عديدة أهم هذه الأسباب أن الخصائص الإحصائية للنموذج إذا كانت متحيزة فإن هذه المشكلة توجه لكل نماذج الاختبار السوقي التي تعتمد على العوائد والأرباح وبالتالي فإن هذا الانتقاد لا يوجه إلى هذا النموذج بالتحديد (أبو الخير ، 2008 ، 18).

4- يشير (Wang) في إحصائية لعدد الدراسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي ولغاية عام 2009 أن إجمالي تلك الدراسات قد بلغ ما يعادل (53) دراسة منها (37) دراسة استخدم فيها مقياس (Basu) أي ما يعادل (70%) من إجمالي تلك الدراسات وبالتالي فإنه يعد المقياس الأكثر قبولاً للتحفظ المحاسبي ، كما يشير (Wang) أيضاً إلى أن جميع الدراسات التي تناولت التحفظ المحاسبي كمقارنة من منظور دولي قد استخدمت مقياس (Basu) دون استثناء والتي تناولت فيها اختبار تأثير مجموعة من العوامل القانونية والسياسية والتنظيمية على درجة التحفظ المحاسبي ، وأخيراً يرى (Wang) أن مقياس (Basu) قد تم تطبيقه على نطاق واسع ومنذ ما يقارب تسع سنوات كان المقياس الوحيد للتحفظ المحاسبي وإن العديد من الدراسات التي استخدمت المقياس قد أسفرت عن نتائج تنسجم مع توقعات الباحثين النظرية مما زاد من ثقتهم به ليس فقط من الناحية النظرية وإنما في المقياس نفسه (Wang ، 2009 ، 41-42).

وبناءً على ذلك فإن الباحثان اعتمداً نموذج (Basu) في اختبار فرضيات البحث بشأن قياس مدى ممارسة الشركات عينة البحث للتحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي ولأسباب الواردة في أعلاه.

وقد تم صياغة نموذج Basu وفقاً لمعادلة الانحدار الآتية :

$$X_{it} / Pit-1 = a_0 + \beta_1 Rit + \beta_2 DRit + \beta_3 (Rit \times DRit) + E_{it}$$

حيث أن :

X_{it} = ربحية السهم في نهاية المدة والذي تم الحصول عليه من خلال تقسيم الأرباح المعلن عنها في نهاية المدة على عدد الأسهم¹.

$Pit-1$ = سعر السهم في بداية المدة والمتمثل بسعر الإفتتاح.

$X_{it} / Pit-1$ = ربحية السهم في نهاية المدة على سعر السهم في بداية المدة.

¹ تمثل عدد الأسهم رأس مال الشركة المدفوع في نهاية المدة ، حيث نص قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل المادة (29/أولاً) منه " يقسم رأس المال في الشركة المساهمة والمحدودة إلى أسهم اسمية نقدية متساوية القيمة وغير قابلة للتجزئة " كما نصت المادة 30 من القانون إلى أن " القيمة الاسمية للسهم هي دينار واحد".

ويتمثل الغرض الأساس من عملية تقسيم ربحية السهم في نهاية المدة على سعر السهم في بداية المدة في تلافي أثر إختلاف سعر السهم الراجع لإختلاف القيمة الاسمية لكل سهم¹ ، ونظرا لكون القيمة الاسمية لكل سهم من أسهم الشركات المساهمة يعادل واحد دينار ولجميع الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فأن الباحث اعتمد على ربحية السهم (EPS) كمتغير للتطبيق .

$Rit =$ العائد السوقي للسهم ، والذي تم إستخراجه من خلال الفرق بين سعر السهم في نهاية المدة وسعر السهم في بداية الفترة².

$DR =$ متغير ثنائي (وهي) يأخذ قيمة (واحد) إذا كانت إشارة العائد سالبة ويأخذ قيمة (صفر) إذا كانت إشارة العائد موجبة.

وبموجب النموذج أعلاه فأن ($\beta 1$) تقيس إستجابة الأرباح للعوائد الموجبة بينما ($\beta 3$) تقيس إستجابة الأرباح للعوائد السالبة ، أما ($\beta 2$) فأنها تقيس درجة التحفظ المحاسبي بغض النظر عن طبيعة الأخبار سواء كانت سالبة أم موجبة ، ووفقا لذلك فأن قياس التحفظ المحاسبي يتم من خلال مقارنة معامل الإستجابة للأخبار السيئة ($\beta 3$) مع معامل الإستجابة للأخبار الجيدة ($\beta 1$) ، حيث يفترض أن يكون معامل إنحدار الأرباح على العوائد السالبة أعلى من معامل إنحدار الأرباح على العوائد الموجبة وهذا بدوره يؤدي إلى أن يكون معامل التحديد ($R - squared$) أعلى فيما يتعلق بالعائد السالب والذي يمثل الأخبار السيئة (خسائر متوقعة) مقارنة بالعائد الموجب والذي يمثل الأخبار الجيدة (مكاسب متوقعة).

وفيما يلي عرض لنتائج تطبيق نموذج Basu على الشركات المساهمة عينة البحث واختبار الفرضيات :

1- عرض وتفسير النتائج الإحصائية لإختبار فرضية البحث الأولى

يهدف هذا الجزء من المحور إلى إختبار فرضية البحث الأولى المتمثلة بمدى ممارسة الشركات المساهمة العراقية للتحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي باستخدام نموذج Basu ، ويوضح الجدول (1) في أدناه الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج :

² لمزيد من التفاصيل راجع : أبو الخير ، مدثر طه ، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2008 .

¹ لمزيد من التفاصيل راجع : الصعدي ، إسماعيل جميل ، العوامل المؤثرة على معدل عائد السهم السوقي : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2011 .

وقد تم الاعتماد على سعر إغلاق السهم في 12/31 للشركات التي تنتهي مدتها المالية في 12/31 ، في حين تم اعتماد سعر إغلاق السهم في 3/31 للشركات التي تنتهي مدتها المالية في 3/31 ، بينما تم الاعتماد على سعر افتتاح السهم في 1/1 للشركات التي تنتهي مدتها المالية في 12/31 ، في حين تم اعتماد سعر افتتاح السهم في 4/1 في السنة السابقة للشركات التي تنتهي مدتها المالية في 3/31 .

قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة
في سوق العراق للأوراق المالية

الجدول (1)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

السنة	المتغيرات	الوسط الحسابي	أصغر قيمة	أكبر قيمة
2007	ربحية السهم EPS	-0.1338	-1.3648	0.3109
	العائد على السهم R	0.1310	-9.0000	8.0000
2008	ربحية السهم EPS	-0.0018	-0.5912	1.1220
	العائد على السهم R	-0.5095	-9.8000	1.2000
2009	ربحية السهم EPS	0.0467	-0.5756	0.5578
	العائد على السهم R	1.2233	-0.9000	16.5000
2010	ربحية السهم EPS	-0.0044	-1.1268	0.4368
	العائد على السهم R	0.5790	-1.3500	6.7500
2011	ربحية السهم EPS	0.1894	-0.2140	0.9699
	العائد على السهم R	0.1505	-7.5000	13.1000
على مستوى سنوات الإختبار	ربحية السهم EPS	0.0192	-1.3648	1.1220
	العائد على السهم R	0.3149	-9.8000	16.5000

ويتبين من الجدول (1) في أعلاه التوافق بين المتغيرين ربحية السهم والعائد على السهم خلال السنوات (2008 ، 2009 ، 2011) وعدم التوافق خلال السنوات (2007 ، 2010) مما يعكس عدم تماثل استجابة الأرباح للعوائد على مدى سنوات الإختبار ، فضلا عن تنوع الأخبار المستلمة بين أخبار سيئة من خلال إشارة العائد السالبة وأخبار جيدة من خلال إشارة العائد الموجبة.

ويوضح الجدول (2) في أدناه نتائج تطبيق نموذج (Basu) على الشركات المساهمة عينة البحث.

جدول (2)

نتائج تطبيق نموذج Basu على الشركات المساهمة عينة البحث

المعاملات	قيمة المعاملات	إختبار t للمعاملات	R2	قيمة F لإختبار النموذج
ao	0.059	1.244	0.079	2.904
$\beta 1 Rit$	-0.014	0.940		
$\beta 2 DRit$	-0.006	0.075		
$\beta 3 Rit \times DRit$	0.077	**2.777		

** دال عند مستوى دلالة (0.01)

ويتبين من خلال قيمة F المحسوبة والبالغة (2.904) بأنها أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3,101) والبالغة (2.72) ، وهذا يعني بأن هناك تأثير ذا دلالة معنوية للمتغيرات عائد السهم والمتغير الثنائي ومتغير حاصل ضربهما في متغير ربحية السهم، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.079) وهذا يعني بأن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (8%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع ربحية السهم ، وبالرغم من أن هذه النسبة منخفضة إلا أنه يتبين أن قيمة معامل إستجابة الأرباح للعوائد السالبة (β_3) قد بلغ (0.077) وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) فضلا عن أنه أكبر من معامل إستجابة الأرباح على العوائد الموجبة والبالغ (-0.014) وهذا يعني أن إستجابة الأرباح للأخبار السيئة (الخسائر المتوقعة) تعادل خمسة أضعاف ونصف إستجابة الأرباح للأخبار الجيدة (0.077/0.014) .

فضلا عن ذلك ومن خلال مقارنة معامل التحديد المعدل خلال فترات الأخبار السيئة مع معامل التحديد المعدل خلال فترات الأخبار الجيدة والذي يتم بموجبهما قياس القوة التفسيرية لنموذج إنحدار الأرباح على عوائد الأسهم خلال فترات الأخبار السيئة والجيدة ، فقد تم فصل عينة البحث إلى عيّنتين منفصلتين من العوائد الموجبة والعوائد السالبة وتم استخدام نموذج إنحدار لكل منهما ، حيث من المفترض أن تكون القوة التفسيرية لمعامل التحديد المعدل لعينة العوائد السالبة أكبر من القوة التفسيرية لمعامل التحديد المعدل لعينة العوائد الموجبة انسجاما مع النتائج التي تم التوصل إليها في أعلاه .

ويوضح الجدولين (3) و (4) في أدناه الإحصاء الوصفي لكلا العيّنتين:

الجدول (3)

الإحصاء الوصفي لعينة الأخبار السيئة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإتحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
ربحية السهم EPS	-0.01098	0.323463	-0.846	1.122
العائد على السهم R	-1.01614	2.197302	-9.800	-0.030

الجدول (4)

الإحصاء الوصفي لعينة الأخبار الجيدة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإتحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
ربحية السهم EPS	0.04098	0.363766	-1.365	0.970
العائد على السهم R	1.27492	2.970907	0.000	16.500

كما يوضح كل من الجدولين (5) و (6) القوة التفسيرية لمعامل التحديد المعدل لعينة الأخبار الجيدة والسيئة.



الجدول (5)

معامل التحديد المعدل لعينة الأخبار الجيدة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.113 ^a	0.013	-0.004	0.364500

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	0.101	1	0.101	0.758	0.387
Residual	7.839	59	0.133		
Total	7.940	60			

الجدول (6)

معامل التحديد المعدل لعينة الأخبار السيئة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.428 ^a	0.183	0.164	0.295837

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	0.823	1	0.823	9.406	0.004 ^a
Residual	3.676	42	0.088		
Total	4.499	43			

حيث يتبين أن قيمة معامل التحديد المعدل لعينة الأخبار السيئة يبلغ (0.164) وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) وهو أكبر من معامل التحديد المعدل لعينة الأخبار الجيدة البالغ (-0.004) ، مما يعكس ممارسة الشركات المساهمة عينة البحث التحفظ المحاسبي.

وعليه تشير نتائج تطبيق نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي إلى الآتي :

أ- تؤكد النتائج على إثبات فرضية البحث الرئيسية الأولى والتي نصت على "تمارس الشركات المساهمة العراقية التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي" ، حيث يتبين أن معامل إستجابة الأرباح للأخبار السيئة أكبر من معامل إستجابة الأرباح للأخبار الجيدة ، فضلاً عن أن القوة التفسيرية لمعامل إستجابة الأرباح للعوائد السالبة أكبر من القوة التفسيرية لمعامل إستجابة الأرباح للعوائد الموجبة وهذا يشير إلى أن الأرباح تتضمن الخسائر المتوقعة بشكل أسرع من الأرباح المتوقعة مما يعني أن الشركات المساهمة تطلب معايير صارمة للاعتراف بالأرباح المتوقعة مقارنة بالخسائر المتوقعة ، وتتفق هذه النتائج مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Hamdan et al , 2011) والتي أشارت إلى أن التقارير المالية الصادرة من الشركات المدرجة في السوق المالية الكويتية تتسم بالتحفظ المحاسبي ، كما تتفق النتائج في أعلاه مع نتائج دراسة كل من (Basu , 1997) و (Givoly and Hayn , 2000) و (أبو الخير ، 2008).



ب - تشير النتائج فيما يخص عدم تماثل إستجابة الأرباح للأخبار السيئة والجيدة (العوائد السالبة والموجبة) إلى أن سعر السهم يعكس جميع المعلومات المتوفرة عنه في الوقت المناسب.

ج - يشير إختبار الفرضية البحث الرئيسية الأولى إلى أن الشركات المساهمة تأخذ بنظر الإعتبار ما نصت عليه القاعدة المحاسبية رقم (6) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المالية الفقرة (9/ المبادئ والأحكام الأساسية) والتي أشارت إلى ضرورة مراعاة جانب الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) عند إعداد البيانات المالية ، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها.

د - يمكن تفسير قيام الشركات المساهمة بممارسة التحفظ المحاسبي فضلا عن الإلتزام بالقواعد المحاسبية المحلية إلى تجنب تعرض الشركات المساهمة للتقاضي من جانب مستخدمي القوائم المالية فيما لو تمت المبالغة في الأداء الاقتصادي أو طلب المساهمين للتحفظ المحاسبي بهدف تخفيض المكافآت الإدارية التي يمكن للإدارة الحصول عليها لاسيما إذا ما تم ربط تلك المكافآت بالأرباح المعلن عنها.

2- عرض وتفسير النتائج الإحصائية لإختبار فرضية البحث الثانية

يوضح هذا الجزء من المحور نتائج إختبار فرضية البحث الثانية بإختبار مستوى التباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية للشركات المساهمة العراقية ، إذ يوضح الجدول (7) في أدناه الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج على مستوى القطاعات الاقتصادية.

الجدول (7)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج على مستوى القطاعات الاقتصادية

نوع القطاع	المتغيرات	الوسط الحسابي	الإتحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
المصارف	ربحية السهم EPS	0.2181	0.10807	0.108	0.616
	العائد على السهم R	0.0270	0.72491	-1.000	2.850
الإستثمار	ربحية السهم EPS	-0.0106	0.18226	-0.358	0.212
	العائد على السهم R	-0.0090	0.02846	0.000	0.000
التأمين	ربحية السهم EPS	0.6011	0.40181	0.215	1.122
	العائد على السهم R	0.2600	0.32288	-0.050	0.700
الصناعة	ربحية السهم EPS	-0.0630	0.18102	-0.463	0.291
	العائد على السهم R	0.1370	0.85176	-2.100	3.270
الزراعة	ربحية السهم EPS	0.2665	0.34795	-0.257	0.970
	العائد على السهم R	2.1360	4.20951	-0.900	13.100
السياحة والفنادق	ربحية السهم EPS	-0.4758	0.55267	-1.365	0.493
	العائد على السهم R	0.3100	8.35633	-9.800	16.500



يتبين من الجدول (7) في أعلاه التباين في التوافق بين المتغيرين ربحية السهم والعائد على السهم بين القطاعات الاقتصادية ، حيث كان التوافق بين المتغيرين في كل من قطاع المصارف والإستثمار والتأمين والزراعة في حين كان عدم التوافق بين المتغيرين في كل من قطاع الصناعة والسياحة والفندق مما يعكس عدم تماثل استجابة الأرباح للعوائد بين القطاعات الاقتصادية ، فضلا عن استلام جميع القطاعات الاقتصادية لنوعي الأخبار السيئة والجيدة من خلال إشارة العائد السالبة وإشارة العائد الموجبة. كما توضح الجداول (8) و (9) و (10) و (11) و (12) معاملات إستجابة الأرباح لكل من العوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد المعدل على مستوى القطاعات الاقتصادية⁶

الجدول (8)

معاملات إستجابة الأرباح لكل من العوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد المعدل لقطاع المصارف

المعاملات	قيمة المعاملات	إختبار t للمعاملات	Sig.
$\beta 1Rit$	-0.035	0.844	0.411
$\beta 3 Rit \times DRit$	0.049	0.359	0.724
معامل التحديد R-squared	0.15	-	-
معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared	-0.010	-	-
عدد الشركات	4	-	-

الجدول (9)

معاملات إستجابة الأرباح لكل من العوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد المعدل لقطاع التأمين

المعاملات	قيمة المعاملات	إختبار t للمعاملات	Sig.
$\beta 1Rit$	0.550	0.911	0.459
$\beta 3 Rit \times DRit$	-17.287	1.982	0.186
معامل التحديد R-squared	0.66	-	-
معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared	0.329	-	-
عدد الشركات	1	-	-

⁶ تم استبعاد قطاع الإستثمار من عملية المقارنة بسبب أن العائد على السهم (R) للعينة المختارة يساوي (صفر) الأمر الذي شكل صعوبة في استخراج معامل إستجابة الأرباح للعوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد المعدل.



الجدول (10)

معاملات إستجابة الأرباح لكل من العوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد المعدّل لقطاع الصناعة

Sig.	إختبار t للمعاملات	قيمة المعاملات	المعاملات
0.399	0.852	0.038	$\beta 1Rit$
0.544	0.611	-0.055	$\beta 3 Rit \times DRit$
-	-	0.02	معامل التحديد R-squared
-	-	-0.048	معامل التحديد المعدّل Adjusted R-squared
-	-	10	عدد الشركات

الجدول (11)

معاملات إستجابة الأرباح لكل من العوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد المعدّل لقطاع الزراعة

Sig.	إختبار t للمعاملات	قيمة المعاملات	المعاملات
0.034	2.733	0.052	$\beta 1Rit$
0.586	0.575	0.212	$\beta 3 Rit \times DRit$
-	-	0.74	معامل التحديد R-squared
-	-	0.605	معامل التحديد المعدّل Adjusted R-squared
-	-	2	عدد الشركات



قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة
في سوق العراق للأوراق المالية

الجدول (12)

معاملات إستجابة الأرباح لكل من العوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد المعدّل لقطاع الفنادق والسياسة

المعاملات	قيمة المعاملات	إختبار t للمعاملات	Sig.
$\beta 1 Rit$	0.031	0.526	0.617
$\beta 3 Rit \times DRit$	0.015	0.177	0.866
معامل التحديد R-squared	0.24	-	-
معامل التحديد المعدّل Adjusted R-squared	-0.139	-	-
عدد الشركات	2	-	-

ومن خلال عرض نتائج تطبيق نموذج Basu على مستوى القطاعات الاقتصادية وباستخدام معامل التحديد المعدّل Adjusted R-squared للمقارنة بين القطاعات الاقتصادية من حيث درجة ممارسة التحفظ المحاسبي ، يتبين بأن قطاع الزراعة أكثر القطاعات تحفظاً إذ بلغ معامل التحديد المعدّل للقطاع (0.605) يليه قطاع التأمين إذ بلغ معامل التحديد المعدّل للقطاع (0.329) ثم القطاع المصرفي إذ بلغ معامل التحديد المعدّل للقطاع (-0.010) ، ثم قطاع الصناعة إذ بلغ معامل التحديد المعدّل للقطاع (-0.048) ، وأخيراً كان قطاع الفنادق والسياحة أقل القطاعات الاقتصادية ممارسة للتحفظ المحاسبي إذ بلغ معامل التحديد المعدّل لذلك القطاع (-0.139) ، وعليه تؤكد النتائج على إثبات صحة فرضية البحث الرئيسية الثانية والتي نصت بأن " هناك تباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية للشركات المساهمة العراقية " .

المحور الخامس / الإستنتاجات والتوصيات

أولاً : الإستنتاجات

1- تمارس غالبية الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي ، حيث تبين من خلال تطبيق نموذج (Basu , 1997) بأن معامل إنحدار الأرباح على العوائد السالبة أكبر من معامل إنحدار الأرباح على العوائد الموجبة ، كما أن القوة التفسيرية لمعامل التحديد للعوائد السالبة (الأخبار السيئة) أكبر من القوة التفسيرية لمعامل التحديد للعوائد الموجبة (الأخبار الجيدة) .

2- هناك تباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية ، وتعزى تلك الممارسة إلى كون التحفظ المحاسبي يعد احد الآليات الفعالة في تنظيم عقود الشركة مع مختلف الأطراف الأخرى سواء كانت من داخل أو خارج الشركة ، فضلاً عن تجنب التعرض إلى مخاطر التقاضي إذا ما تم المبالغة في الأداء المالي وتخفيض الضرائب التي تتحملها الشركة فضلاً عن رغبة واضعي المعايير والمنظمين في تجنب الأضرار التي قد تلحق بسمعتهم المهنية في حال تبني المعايير التي يتم إستغلالها للممارسات الإنتهازية.

ثانياً : التوصيات

1- التأكيد على توعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام والمستثمرين والمقرضين بشكل خاص بآثار وانعكاسات الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي على قراراتهم الاقتصادية ويأتي ذلك من خلال تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق والمنظمات المهنية الأخرى من خلال عقد عدد من الدورات والندوات لغرض توضيح أهمية الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي.

2- ضرورة قيام سوق العراق للأوراق المالية بإلزام الشركات على تطبيق التحفظ المحاسبي وجعله شرطاً من شروط الإدراج في السوق المالية وذلك لتعزيز التزام الشركات بالتحفظ المحاسبي عند أعداد القوائم المالية لضمان مستوى أعلى من التحفظ وبما يساهم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية.

المصادر

أولاً : المصادر العربية

1- أبو الخير ، مدثر طه ، " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية " ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2008 .

2- التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة عينة البحث.

3- الصعيدي ، إسماعيل جميل ، " العوامل المؤثرة على معدل عائد السهم السوقي : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2011 .

4- العيساوي ، عوض خلف دلف ، " الفرضيات والمبادئ والمحددات للإطار الفكري المحاسبي المعاصر في ميزان الشريعة الإسلامية - دراسة في عينة من المصارف الإسلامية " ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2003 .



**قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة
في سوق العراق للأوراق المالية**

- 5- الفتلاوي ، ليلي ناجي مجيد ، " اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح " ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2011 .
- 6- حمدان ، علام محمد موسى ، " العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من لشركات الصناعية الأردنية " ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، م 20 ، ع 1 ، 2012 .
- 7- دليل الشركات المساهمة والتقارير السنوية والشهرية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.
- 8- قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل .
- 9- يوسف ، علي ، " اثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية - دراسة تطبيقية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، م 28 ، ع 1 ، 2012 .

المصادر الأجنبية ثانيا :

- 1- Ahmed , Anwer , and Duellman , Acott , “ Evidence on The Role of Accounting Conservatism in Monitoring Managers' Investment Decisions ” , Working Paper . 2010 . Available at SSRN : <http://www.Ssrn.com>
- 2- Ball , Ray , and Shivakumar , Lakshmanan , “ Earnings Quality in U.K. Private Firms ” , Working Paper , 2005 . Available at SSRN : <http://www.Ssrn.com>
- 3- Basu , Sudipta , “ The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings ” , Journal of Accounting and Economics , Vol.24 , No. 1 , 1997 , p 3 – 37.
- 4- Basu , Sudipta , “ Discussion of Conditional and Unconditional Conservatism : concepts and modeling ” , Review of Accounting Studies , Vol. 10 , No. 2-3 , 2005 , P 311 – 321.
- 5- Beaver , William H. , Ryan , Stephen G., “ Conditional and Unconditional Conservatism : Concepts and Modeling ” , Review of Accounting Studies , Vol.10 , No. 2-3 , 2005 , p 269 – 309.
- 6- Belkaoui , Ahmed , “ Accounting Theory ” , 4th ed , Thomson Learning , U.S.A , 2000.
- 7- Bellovary , Jodi L. , Giacomino , Don E. , and Akers , Michael D. , “ Earnings quality : It's Time to Measure and Report ” , The CPA Journal , Vol. 75 , No. 11 , 2005.
- 8- Berendsen , T.A.P. , “ Earnings Accounting Conservatism : West-European Listed Firms During Crisis Period ” , Master Thesis , Erasmus University Rotterdam , Netherlands , 2011.
- 9- Blunck , Ryan , and Rego , Sonja , “ Evidence on the Contracting Explanation of Conservatism ” , Working paper , University of Iowa , 2007.
- 10- Dechow , Patricia , and Schrand , Catherine M. , “ Earnings Quality ” , The Research Foundation of CFA Institute , Vol.2004 , No.3 , 2004.
- 11- Ewert , Ralf , and Wagenhofer , Alfred , “ Earnings Quality Metrics and What They Measure ” , Working Paper , 2010 . Available at SSRN : <http://www.Ssrn.com>
- 12- Financial Accounting Standards Board , “Qualitative Characteristics of Accounting Information” , Statement of Financial Accounting Concepts No.(2) , (FASB) , 1980.



**قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة
في سوق العراق للأوراق المالية**

- 13- Fredriksson , Antti , “ The Pricing of Reporting Conservatism in Private Firm Loan Contracts ” , Turku School of Economics , 2008.
- 14- Gassen , Joachim , Fülber , Rolf Uwe , and Sellhorn , Thorsten , “ International Differences in Conditional conservatism – The role of Unconditional Conservatism and Income Smoothing ” , European Accounting Review , Vol.15 , No.4 , 2006.
- 15- Givoly , Dan , and Hayn , Carla , “ The Changing Time – Series Properties of Earnings , Cash Flows and Accruals : Has Financial Reporting Become More Conservative ? ” , Journal of Accounting and Economics , Vol.29 , 2000 , P 287 – 320.
- 16- Hämmäläinen , Sanna , “ The Effect of Institutional Settings on Accounting Conservatism – Empirical Evidence From The Nordic Countries and The Transitional Economies of Europe ” , PhD thesis , Lappeenranta University of Technology , Lappeenranta , Finland , 2011.
- 17- Hamdan , Allam M. , Abzakh , Mohammed H. , and AL-Ataibi , Mahmud H. , “ Factors Influencing The Level of Accounting Conservatism in The Financial Statements ” , International Business Research , Vol.4 , No.3 , 2011.
- 18- Heijden , Robbert der , “Accounting Conservatism and Crisis” , master thesis , Erasmus University Rotterdam , Netherlands , 2011.
- 19- Hermanns , Severine , “ Financial Information and Earnings Quality : A literature Review ” , University of Namur , Working Paper , 2006. Available at SSRN : <http://www.Ssrn.com>
- 20- Hille , Johan , “ Accounting Conservatism : The association Between Bondholder-Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and Accounting Conservatism , The Effect on The Cost of Debt and The Influence of The Implementation of IFRS in 2005 ” , Master's Thesis Accounting , Erasmus University Rotterdam , 2011.
- 21- Hijmering , Bas , “ Accounting Conservatism : In Which Way The Degree of Conditional Accounting Conservatism in Advance of The Financial Crisis is A predictor , of The Degree During and After The Financial Crisis ” , Master Thesis , Erasmus University Rotterdam , Netherlands , 2012.
- 22- Hoek , D.L.van den , “ Accounting Conservatism : Listed Versus Non-Listed Companies in The Netherlands ” , Master's Thesis Accounting , Erasmus University Rotterdam , Netherlands , 2010.
- 23- Huang , Alan G. , Tian , Yao , and Wirjanto , Tony s. “Re-Examining Accounting Conservatism : The Importance of Adjusting For Firm Heterogeneity” , [University of Waterloo](#) , Working Paper , 2011.
- 24- Jarva , Henry , “ Essays on Accounting Conservatism and Goodwill Write-Offs ” , Dissertation , Faculty of Economics and Business Administration , University of Oulu , Finland , 2010.
- 25- Kazemi , Hossein , Hemmati , Hassan , and Faridvand , Roghayeh , “Investigating The Relationship Between Conservatism Accounting and Earnings Attributes” , World Applied Sciences Journal , Vol.12 , No.9 , 2011 , P 1385 – 1396.
- 26- Kieso , Donald , et al . , “ Intermediate Accounting ” , 13th ed , John Wiley and Sons Inc , U.S.A , 2010.



**قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة
في سوق العراق للأوراق المالية**

- 27- Kirschenheiter , Michael , and Melumad , Nahum , “ Earnings' Quality and Smoothing ” , 2005.
- 28- Kowalczyk , Paulina , “ Accounting Conservatism in Transitional Economics : Evidence of The Influence of Institutional Factors in Eastern Europe ” , Master Thesis , Erasmus University Rotterdam , Netherlands , 2009.
- 29- Lo , Kin , “ Earnings Management and Earnings Quality ” , Journal of Accounting and Economics , Vol.45 , No.2-3 , 2008 , P 350 – 357.
- 30- Molenaar , John , “ Accounting Conservatism and Earnings Management in the Banking Industry ” , master thesis , Erasmus University Rotterdam , Netherlands , 2009.
- 31- Pae , Jinhan , Thomton , Daniel B. , and Welker , Michael , “ The Link Between Earnings Conservatism and The Price to Book Ratio ” , Queen's University , Working Paper , 2005. Available at SSRN : <http://www.Ssrn.com>
- 32- Penman , Stephen H. , “ The Quality of Financial Statements : Perspectives From the Recent Stock Market Bubble ” , Accounting Horizons , 2003 , P 77 – 96.
- 33- Penman , Stephen H. , Zhang , Xiao-Jun , “ Accounting Conservatism , The Quality of Earnings , and Stock Returns ” , The Accounting Review , Vol. 77 , No. 2 , 2002.
- 34- Ryan , Stephen G. , “ Identifying Conditional Conservatism ” , European Accounting Review , 2006. Available at SSRN : <http://www.Ssrn.com>
- 35- Shuto , Akinobu , and Takada , Tomomi , “ Managerial Ownership and Accounting Conservatism in Japan : A Test of Management Entrenchment Effect ” , Kobe University , 2010. Available at SSRN : <http://www.Ssrn.com>
- 36- Tan , Samuel T. , “ Accounting Coattails : The Perceived Earnings Quality Correlation Between Comparable Firms ” , National University of Singapore , 2012.
- 37- Wang , Richard Zhe , “ Accounting Conservatism ” , in Partial Fulfillment of The Requirements For The Degree of Doctor of Philosophy in Accounting , Victoria University , 2009.
- 38- Wang , Richard Z. , hÓgartaigh , Ciarán Ó , and Zijl , Tony van , “ A signaling Theory of Accounting Conservatism ” , Working Paper , 2009. Available at SSRN : <http://www.Ssrn.com>
- 39- Wendt , M.J.H. , “ The Effect of Accounting Conservatism on Value Relevance of Financial Statements ” , Master Thesis , Erasmus University Rotterdam , Netherlands , 2010.
- 40- Zhang , Jingjing , “ Accounting Conservatism And Private Debt Contracting ” , Northwestern University , Working Paper , 2008.



Measuring of accounting conservatism practice in companies listed on Iraq stock exchange

Abstract

The research aims to measure the accounting conservatism practice of listed companies in the Iraq stock exchange using Basu model to measure the degree of accounting conservatism in a sample of companies of (21) companies for the period from 2007 to 2011, the researcher found that most of the listed companies in the market exercised accounting conservatism when measurement and disclosure of the result of the activity and financial position and there is a variation in the degree of accounting conservatism between economic sectors , which included banking , investment , insurance , industry , agriculture , tourism and hotels.

Because the practice of accounting conservatism properly contribute to enhancing the quality of earnings and the efficiency of debt contracts, the researcher recommended the need to emphasize the awareness of users of financial statements in general , investors and lenders in particular , the effects and implications of good practice of accounting conservatism on their decisions economic and comes through intensification of efforts between the relevant authorities and of Iraq stock exchange and the accounting standards and oversight board in Iraq and other professional organizations through a number of courses and symposiums for the purpose of clarifying the importance of good practice of accounting conservatism , as well as the establishment of the Iraq stock exchange to compel the companies to application of the accounting conservatism and make it a condition of listing on the stock market in order to strengthen the companies commitment of accounting conservatism when measurement and disclosure of the result of the activity and financial position to ensure a higher level of conservatism and thus contributing to enhancing the quality of financial disclosure of financial statements.

KeyWords : Accounting Conservatism , Earnings quality , Quality of Financial disclosure



ملحق (1)

اختيار مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال عام 2011 والبالغ عددها (87) شركة مساهمة تمثل قطاعات المصارف والصناعة والخدمات والإستثمار المالي والتأمين والفنادق والزراعة ولمدة من 2007 ولغاية 2011 كما مبين بالجدول (1) في أدناه.

جدول (1) توزيع مجتمع البحث من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حسب

القطاعات الاقتصادية

ت	نوع القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
1-	المصارف	22	25,29%
2-	التأمين	5	5,75%
3-	الإستثمار	9	10,34%
4-	الخدمات	10	11,49%
5-	الصناعة	25	28,74%
6-	الفنادق والسياحة	10	11,49%
7-	الزراعة	6	6,90%
	المجموع	87	100%

وقد تم استبعاد (20) شركة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأسباب التالية:

1- أن البعض من الشركات والبالغ عددها خمسة غير مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة البحث.

2- لم يتمكن الباحث من الحصول على القوائم المالية لخمس شركات أخرى ضمن مجتمع البحث بسبب عدم نشر قوائمها المالية على كل من موقع هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية وعدم إدراج قوائمها ضمن دليل الشركات لعام 2011 .

3- عدم توفر معلومات عن أسعار أسهم بعض الشركات والبالغ عددها عشرة شركات ضمن نشرة سوق العراق للأوراق المالية بسبب توقف تداول أسهم تلك الشركات خلال مدة البحث ، ويبين الجدول (2) في أدناه أعداد الشركات مجتمع البحث بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليه قبل وبعد الإستبعاد.



قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة

في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (2)

أعداد الشركات مجتمع البحث بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها قبل وبعد الإستبعاد

ت	نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة	عدد الشركات قبل الإستبعاد	أسباب الإستبعاد			عدد الشركات بعد الإستبعاد
			غير مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	عم توفر أسعار أسهم الشركات ضمن نشرة سوق العراق للأوراق المالية	عدم توفر القوائم المالية للشركات	
1-	المصارف	22	4	1	-	17
2-	التأمين	5	1	-	-	4
3-	الإستثمار	9	-	-	1	8
4-	الخدمات	10	-	2	2	6
5-	الصناعة	25	-	3	1	21
6-	الفنادق والسياحة	10	-	2	1	7
7-	الزراعة	6	-	2	-	4
	المجموع	87	5	10	5	67

بعد استبعاد الشركات التي لا تتوفر عنها البيانات الضرورية لإختبار فرضيات البحث فقد أصبح مجتمع البحث يمثل (67) شركة كما في الجدول (2) في أعلاه ، وقد تم إختيار (21) شركة كعينة للبحث ، ويوضح الجدول (3) في أدناه أعداد الشركات عينة البحث التي تم إختيارها بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها.

جدول (3) أعداد الشركات المساهمة عينة البحث التي تم إختيارها بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها

ت	نوع القطاع	عدد الشركات مجتمع البحث بعد الإستبعاد	عدد شركات العينة	النسبة المئوية
1-	المصارف	17	4	23,53%
2-	التأمين	4	1	25%
3-	الإستثمار	8	2	25%
4-	الخدمات	6	-	-
5-	الصناعة	21	10	47,61%
6-	الفنادق والسياحة	7	2	28,57%
7-	الزراعة	4	2	50%
	المجموع	67	21	31,34%



قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة

في سوق العراق للأوراق المالية

ويوضح الجدول (4) أسماء الشركات المساهمة عينة البحث بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها.

الجدول (4)

أسماء الشركات المساهمة عينة البحث بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها

نوع القطاع	اسم الشركة
القطاع المصرفي	1- مصرف الخليج التجاري 2- مصرف الموصل 3- مصرف الشمال 4- مصرف آشور الدولي
قطاع التأمين	1- الحمراء للتأمين
قطاع الإستثمار	1- الأيام للاستثمار المالي 2- الخيمة للاستثمارات المالية
قطاع الصناعة	1- نينوى للصناعات الغذائية 2- المنصور للصناعات الدوائية 3- بغداد لصناعة مواد التغليف 4- بغداد للمشروبات الغازية 5- الهلال الصناعية 6- الصناعات الخفيفة 7- الفلوجة لإنتاج المواد الإنشائية 8- العراقية للأعمال الهندسية 9- العراقية لصناعة الكرتون 10- الوطنية لصناعات الأثاث المنزلي
قطاع الفنادق والسياحة	1- فنادق عشتار 2- فندق بابل
قطاع الزراعة	1- الشرق الأوسط لإنتاج الأسماك 2- العراقية لإنتاج البذور